شركة النداء العامة.. خبرات هندسية وفنية وإدارية معطلة

(كوادر) علمية متخصصة تبيع السجائر على الأرصفة!

كتابة وتصوير :عبد الكريم العبيدي

أحياناً، تحت الرماد، ربما تجد جمراً. وقد (يلهث) هذا الجمر من أول نفخة. ولكن بين العثور على الجمر ونفحة الهواء المفترضة يبقى الرماد هو الصورة المرئية الوحيدة لنهاية أشياء ربما لم تمت بعد. ولكنها حسمت في باب الهلاك، ربما تخلصاً من تركتها الثقيلة، وربما إرضاءً "للغير" أيضاً..هذه هي خلاصة معايشة طارئة امتدت لساعات داخل مبنى شركة النداء العامة إحدى تشكيلات هيئة التصنيع العسكري المنحلة.. المبنى من الخارج والداخل كان له صورة رمادية واحدة. ولكن في رمادية تلك الصورة قد تعثر على العجائب.

"نداء".. أيام زمان

الزعفرانية وجسر ديالى والوردية وتويثه.. أطراف بغداد الجنوبية التي قدر لها أن تؤوي العديد من المراكز "الموقوتة" شديدة التلوث، حتى غدت وكأنها "دورة مياه غير صحية" للعاصمة بغداد(!).. هناك تجد الطاقة الذرية وبئر الخزن ومقبرة النفايات. وتجد مستشفى تويثة – مستشفى العزل -. وتجد معمل الجلود والزيوت النباتية ومعامل الأصباغ ومحطة توليد الكهرباء بدخانها الأزلي. وتجد مخلفات معسكر الرشيد ومخازن الطاقة الذرية وأشياء أخرى عديدة ما زالت مصدراً خطراً للتلوث البيئي وللتسمم وللأمراض السرطانية المختلفة.

هل يكفي كل ذلك؟.. لا.. ففي فورة الاجتهادات والعنجهيات "والتحدي" تقرر أن تبتلى هذه المناطق بمنشأة مدنية بحتة، كانت ثمة "توصيات" مقرونة بتصاميم خاصة تفرض على منتسبيها، تنفيذها بفعل توفر المكائن الحديثة والمتطورة جداً ووجود الخبرات والشهادات العالية والمتخصصة، ما جعلها هدفاً مهماً للعديد من الضربات الجوية الماحقة التي قامت بها القوات الأمريكية طوال الأعوام الماضية.

كانت منشأة النداء التي تأسست في العام ١٩٩٢ مثار اهتمام النظام السابق، وكان نظامها الداخلي –آلية عملها –هو ذلك النوع الصارم الذي ابتدع في هيئة التصنيع العسكري، والذي يجمع ما بين العسكرة ورعاية المواهب وحثهم على تقديم المزيد من العطاء وفق مغريات ومخصصات وتكريمات تجعل من المنتسب جزءاً من الأرباح التي تقسم على الجميع.

أما من الخارج فكانت "هيبتها" مثيرة. وكان موقعها يخضع لنظام الممنوع "العام"، سواء في المناطق المحيطة بها، أو في الشارع العام القريب منه. أما سواق "الكيا"، فكانوا يخشون التوقف قربها أكثر مما يخشون مفارز شرطة المرور العامة أو غيرهم.. كانت "نداءً هاتفاً" في الزعفرانية!

صدى (تلك النداء) الآن

لم أفكر يوماً بأنني سأواجه آخر صورة لذلك الصدى الشحيح بعد أكثر من عامين على موجة الحواسم التي اندلعت بعيد أحداث نيسان ٢٠٠٣.. مبان خاوية تستضيف "الغبار الطلق"، وبقايا مكائن ومعدات معطوبة أو منهوبة أو صعب على الحواسميين سرقتها (!).. لا أبواب ولا شبابيك ولا سيطرات متعددة و"زيتوني".. هنا تجد فقط إطلالاً صاخبة ميتة فقط يزورها منتسبو الشركة بين آونة وأخرى، أما للتشاور والتباحث وأما لتسلم منحة طارئة اسمها راتب شهري.. وجوه المنتسبين جامدة تخفي بين جليد ملامحها غضباً وسخطاً، يتفجر من أول وخزة صحفية ماكرة، ليعيد إلى الأذهان تحولات عديدة ابتدأت بمزيد من الزهو والحيوية وانتهت بمنح شهرية وضياع ومرارة.

عاطلون مقابل منحة

رأس المحنة تمكسه من حسرات وآهات "رزاق فاضل محمود" / مدير مالية الشركة الذي ما زالت "صدمة التحول" على ما يبدو تتلبسه باحكام. فما بين الشكوى وواقع الحال ووجوه الموظفين تبقى الأرقام والأسماء التي يطالعها يومياً مبعث ألم شديد في دواخله.. يقول رزاق "منذ التاسع من نيسان ٢٠٠٣، ما زال منتسبو شركتنا يعيشون حالة من التسيب والضياع. فلا أمل بالعودة والارتباط بوزارة ما ولا راتب شهري مجز يكفل معيشتهم في هذا الظرف الصعب.. أما الدولة فتعاملنا كأسماء وأرقام وقوائم.. وعلاقتنا معها خلال أكثر من عامين هي علاقة "كتابنا وكتابكم".. نحن ضائعون ومنسيون ولا أحد يأبه بمعاناتنا.. وكل ما نحصل عليه الآن هو منح اسمها رواتب شهرية تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف دينار وهذه لا تعني شيئاً سوى أنها تكفل العيش لـ(١٥) يوماً من الشهر على حد تعبيره.

ويضيف رزاق فاضل "منتسبو شركتنا يصل عددهم إلى "١٤٢٥" موظفاً وهناك شركات يصل عددها إلى ثلاثة آلاف أو خمسة، ما يجعل عدد موظفي هيئة التصنيع العسكري المنحلة يصل إلى ١٧,٠٠٠ ألفاً منتسب، جميعهم بلا دوائر ولا عمل".. أما صورتنا بنظر وزارة المالية –يقول المحمود " –فتتلخص بكوننا دوائر ملغاة تتسلم رواتب موظفيها العاطلين عن العمل، ولذلك تفكر الوزارة بمسألة إحالتنا على التقاعد وهذا هو ما يدور في الأفق الآن من خلال دراستها لأوضاعنا".

منتسبو الشركة، وكخطوة أولى في سعيهم الحثيث نحو العودة إلى دائرتهم قرروا انتخاب المهندس عماد عبد الحسين رئيساً لمجلس الإدارة الجديد الذي وضع قضية إعادة الشركة هي المحور المركزي لتحركهم نحو الجهات المسؤولة ومفاتحتها لتحديد مصير الشركة ووضع حد لضياع منتسبيها.. يقول عماد "كما ترى.. شركتنا نهبت بعيد السقوط، ونحن الآن عاطلون عن العمل، برغم أن أغلب المنتسبين هم من الملاكات الكبيرة من حملة الشهادات العليا ولهم خبرة وباع طويل في ميادين صناعية مختلفة.. وبدلاً من احتضاننا ورعايتنا للمشاركة في بناء العراق الجديد وإعماره، سُرحنا إلى بيوتنا وهمشنا لكي تذاب خبرتنا وتضيع معلوماتنا يوماً بعد يوم.

وبدورنا –يضيف المهندس عماد –راجعنا عدة وزارات تشمل اختصاصاتنا مثل وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة الكهرباء ووزارة النفط إضافة إلى أمانة بغداد وغيرها. ولكننا جوبهنا بالرفض والتهميش، ومعاملتنا كأفراد نهبت دوائرهم ولم يعد بالإمكان إحياء تلك الدوائر لانتفاء الحاجة لها. في حين إن الحاجة الآن تحتم أن ستثمر كل هذه المواهب والطاقات لبناء العراق وفق أسس حضارية متقدمة.. والغريب، كما يرى عماد عبد الحسين، أن منتسبي الشركة يحتاجون لدعم بسيط كي تعود الشركة إلى العمل والإنتاج الفاعل، وسوف يرون كيف سيكون دورنا في الميدان المدني وأي صناعة ستزدهر بوجود هذه الملاكات؟!

ولكن ثمة اتهامات مختلفة وجهت للشركة مفادها أن للشركة دوراً في صناعات محرمة دولياً كانت تقام في زمن النظام السابق.. ألا ترون هذه الشبهة ربما حالت دون اهتمام الدولة بشركتكم، خصوصاً أن الاتجاه الآن بات بعيداً عن مثل هذه التوجهات؟

صمت المهندس عماد قليلاً ثم قال "عملنا كان عملاً مدنياً صرفاً.. كنا نصنع منظومات كهربائية – منظومات ميكانيكية – جسوراً –قوالب.

واعتقد ان هذه الاتهامات تعزز من قولي إننا شهادات وخبرات عالية. فمثل تلك الصناعات تحتاج إلى ملاكات راقية.. إذن – يتساءل عماد لماذا لا تسخر هذه المواهب والقدرات الآن؟!.. بل لماذا لا توظف في خدمة بناء العراق وتطوير صناعاته؟.. وإذا كانت هذه الخبرات بهذه الدرجة من التطور. فلماذا تغدو عرضة للضياع والهجرة ولإمكانية استثمارها من جهات أخرى؟!.. اعتقد أن المسألة بحاجة إلى إعادة النظر بهذه الملاكات واحتضانها.. نحن عراقيون وطنيون ويهمنا أن نرى بلداً صناعياً متطوراً يعتمد على أبنائه وقدراته الذاتية بدلاً من الاستيراد وتبديد المال وضياع القدرات.. أما أن نعامل "كشركات منهوبة" ويجب أن لا تعاد.. أو أن العراق الآن لا يحتاج إليهم، فأقول: بالعكس نحن وأمثالنا سنوفر للدولة مليارات الدولارات وسنجعل للعراق صناعة متطورة، فلا تدعوا هذه الطاقات تتسرب وتضيع وتهاجر أو تستغل وتجبرها الحاجة إلى مآرب أخرى بعيدة عن اختصاصها ودورها الوطني الفاعل، وهذا ما أكده مدير الهيئة في مخاطباته لوزارة المالية.

قنبلة ذرية.. مدفع عملاق

اتهم النظام السابق بسعيه وتصميمه على إنتاج قنابل ذرية وهيدروجينية ومواد كيمياوية محرمة دولياً، إضافة إلى ما أشيع عن سعيه لإنتاج مدفع عملاق، بل إن بعض التقارير والإتهامات التي وجهت في وقتها ودرست في جلسات مجلس الأمن الدولي أشارت إلى النظام السابق أمضى عدة مراحل في صنع هذه القنابل والمواد.

غير إن نتائج فرق البحث العديدة "العلنية والسرية" وما خلص إليه مفتشو الأمم المتحدة أفادت أن العراق لا يملك مثل هذه الأسلحة وأن التقارير التي اتهمته كانت غير دقيقة بل مخادعة.. هذا المناخ الحذر الذي امتد على ما يقرب من عقد ونصف، دفعني إلى أن أسأل المهندس إياد كمال هاشم / المهندس الأقدم في الشركة عن تقييمه لهذه التهم فأجاب "مثل هذه الأسلحة المتقدمة والمتطورة جداً تحتاج إلى مختبرات حديثة وخاصة ولا يمكن إخفاؤها.. وأضاف لقد قام مفتشو الأمم المتحدة بعدة جولات وزيارات مفاجئة. ومنعونا من الخروج من هذه الدائرة. واطلعوا على جميع الأوليات ولم يتمكنوا من أن يجدوا دليلاً واحداً يثبت أن العراق كان يمتلك مثل هذه الأسلحة!!).

سألته مرة أخرى: ولكن هناك العديد من الصواريخ والأجهزة والمعدات العسكرية تم تطويرها محلياً.. كيف تم ذلك؟!

أجاب: نحن ملاكات علمية متقدمة وكانت لدينا مكائن حديثة ودقيقة ومتطورة جداً وكانت تأتينا من حين لآخر توصيات مقرونة بتصاميم خاصة تطالب بصنع قالب معين لا نعرف أسباب تصميمه هكذا ولا نعرف الغرض من صنعه.. نحن نقوم بتصنيعه وفق المواصفات المطلوبة ونبعث به.. هذا هو دورنا في هذا المضمار فقط.. أما شركتنا –يضيف المهندس إياد – فهي شركة مدنية تمتلك (كادراً) متقدماً ومتنوعاً في مجال الرقابة النوعية والفحوصات والطلاء والتنظيف الكيمياوي وصناعة القوالب والتعاملات الحرارية، إضافة إلى التشغيل التخصصي الميكانيكي الذي كان شريان العمل الرئيس في الشركة، والحلقة المنفذة لكل الفروع الرئيسة والتي تعجز بقية الشركات عن تنفيذها".

ويؤكد المهندس إياد: "ان للشركة سابقاً دوراً مهماً في صناعة مكائن الخياطة وصناعة الجلود والحديد والصلب وغيرها، وبين أنه نفذ شخصياً شبكة كهربائية في الشركة.. مضيفاً أن ثمة خبرات واسعة في مجالات متعددة، بعضها عسكري، وربما تكمن خطورته حين تتسرب هذه الملاكات وتستغل وتضيع أو تهاجر!

إياد قال: نحن الآن ملاكات عاطلة وبطالة مقنعة وعليك أن تعرف حجم خطورة أن تكون مثل هذه الملاكات عاطلة عن العمل!! وكشف أن الشركة خاطبت أمانة بعداد لضمهم إليها ولكنها اكتفت ببعض الفنيين فقط بسبب الملاك الكبير الذي ادعت أنها لا تستطيع ضمه بالكامل.. وأضاف: وكذلك كان رد عدد من الوزارات التي تمت مفاتحتها وامتنعت عن فسح المجال لهذه الطاقات للعمل والإبداع بدلاً من تسربها وتهميشها..

مساهمات فاعلة

حملات الإعمار التي قامت بها الشركة سابقاً يستذكرها حسين محسن علوان / المحاسب في شركة النداء، يقول: شاركنا في إعادة إعمار الكثير من من الوزارات التي تعرضت للدمار سابقاً. ساهمنا في إعادة إعمار محطات كهرباء الدورة والهارثة والناصرية وبيجي والمسيب ومعامل الحديد والصلب. والآن هذا هو مصيرنا ويضيف: قمنا بمبادرة خاصة وهي تعيين حراس برواتب على نفقتنا الخاصة، برغم قلة رواتبنا للحفاظ على ما تبقى من مباني الشركة.

من مدير إلى بائع (جنبر)!

"أنا مدير إدارة في الشركة سابقاً.. متزوج ولدي أربعة أطفال.. اضطررت إلى العمل على الأرصفة.. أنا الآن بائع سكائر.. إعالة عائلتي اضطرتني إلى ذلك!!".. هذا ما طلبه مني أحد منتسبي الشركة أن أذكره.

آخرون من منتسبي الشركة تحولوا إلى أصحاب محال تجارية ودكاكين ومحال تصليح المبردات والثلاجات وغيرها.

كنا نخدم مَن؟!

تتساءل عدوية عبدالله – 13 سنة خدمة في شعبة التخطيط: هل كنا نخدم العراق أم صدام؟.. لقد قمنا بمشاريع كثيرة وشاركنا في بناء العراق والآن لا يريدون أن يربطونا بوزارة ولا يريدون إعادة فتح الشركة ودعمها.. إننا نريد قراراً ينصفنا، نريد أن يوضع حل لنا.. بعض الوزارات الملغاة أعيد منتسبوها إلى دوائر أخرى فلماذا نحن؟!

مناشدة

صالح أحمد صالح / رئيس ملاحظين ولفيف من زملائه ناشد مجلس الوزراء والجمعية الوطنية العراقية بوضع حد لمعاناتهم وإنصافهم بقرار يقضي بضم شركتهم إلى إحدى الوزارات.

بالأسود والأبيض

"النداء" شركة ميكانيكية تحتوي على ورش ومكائن متطورة وتشغل مبانيها مساحة تقدر بـ(٢) كيلومتر مربع.

تقع الشركة في المنطقة الصناعية في مدينة الزعفرانية وتحيط بها مجموعة من شركات متعددة تابعة لوزارة الصناعة، إضافة إلى شركات ومعامل أهلية.

القليل من حملة الشهادات العليات ما زال يتابع التطورات التي تحصل ضمن أختصاصه من خلال متابعته لما تعرضه المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، بينما تحول الكثير منهم إلى إدارة الأعمال الحرة وغيرها.

حتى الآن، بدا الكثير من منتسبي الشركة خائفين ويتجنبون الحديث عن "معاناتهم" ولا يفضلون القيام بالتظاهر والاحتجاج والاعتصام، بل إن أغلبهم لا يطالع الصحف اليومية ولا يتابع الأخبار العالمية!!

"النداء" غير عاجل

هذا الحوار مع منتسبي شركة النداء العامة جرى لأول مرة، كما أكد جمعيهم واعتبره نداءً للمسؤولين ومحاولة لحثهم على دراسة قضيتهم والبت بها.. البعض كان متفائلاً ولكن الكثير منهم على ما يبدو وجدوا في ذلك النداء خطوة متأخرة وغير ذات جدوى.. فشركتهم، كما يرون قبرت مع العهد السابق، ربما إلى الأبد(!).. كي يفسح المجال للشركات الأجنبية في إعمار العراق مستقبلاً!!